العراقية: تبنّي رؤية دولة القانون يهدد وحدة البلاد

□ بغداد/ المدى - خاص

جدد ائتلاف العراقية انتقاده ما اسماه بـ"غياب الديمقراطية واللجوء إلى المركزية السياسية"، في حين عاود دفاعه عن مطالبة بعض مجالس المحافظات بالأقاليم، إذ يرى الائتلاف أن هيمنة وتسلط المركز احد ابرز اسباب الدعوة الى الفيدراليات، ولم يغفل الائتلاف عن الإشارة إلى شعوره بالحيف من خلال المناشدة بفتح حوار مع جميع الكتل السياسية.

مستشار العراقية، هاني عاشور بدأ في بيان تلقت (المدى)، نسخة منه، بالقول إن "ترسيخ النموذج الديمقراطي وإعادة التوازن وفق الاستحقاقات الانتخابية واعتماد الكفاءات وإلغاء المحاصصة ومنح المواطن حقوقه التي اقرها الدستور، هو ما يصنع عراقاً متقدماً موحداً"، مبيناً أن "غياب الديمقراطية واستبدالها بالمركزية السياسية كان وراء دعوات الأقاليم مؤخراً".

وعزا عاشور المطالبة بالأقاليم "إلى شعور أبناء المحافظات بهيمنة المركز وغياب الديمقراطية والشفافية، ومنع حرية التعبير في التعامل واعتماد الخيار الأمني لحل المشاكل بدل الحوار وتغييب الشراكة الوطنية في إدارة الدولة".

كما أشاد مستشار العراقية بائتلافه وقال "انه صاحب مشروع بناء العراق الموحد البعيد عن المحاصصة والرافض لعودة الدكتاتورية والداعي للديمقراطية والمواطنة الحقة والوحدة الوطنية وبناء الدولة المدنية الحديثة".

ووجه عاشور انتقادات الى حزب الدعوة الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي اذ اعتبر ان تبني رؤية الحزب الحاكم يهدد البلاد ووحدته، وشدد على أن "العراق يمر الآن بمرحلة حرجة واعتماد القرارات المركزية المتسرعة وتغييب العمل الديمقراطي والشراكة الوطنية وخرق الدستور الدائم"، داعياً الحكومة إلى "إعادة النظر بإجراءاتها وفتح الحوار مع الكتل السياسية وعدم منعها في المساهمة ببناء العراق واتخاذ القرارات المهمة".

من جانبه تساءل القيادي في حزب الدعوة، والنائب عن ائتلاف دولة القانون علي العلاق "هل توجد هيمنة لحزب الدعوة على العملية السياسية والقرار الحكومي حتى يكون هناك تهديد لتقسيم العراق؟". وتابع العلاق في تصريح لـ(المدى)، "أن الغرض من هذه الاتهامات محاولة بعض الأطراف جرّ العملية السياسية إلى منحى آخر، أو مصادرة مكانة حزب الدعوة والانتقاص منه لأغراض انتخابية كالحصول على مكاسب لاسيما وأننا مقبلون على انتخابات مجالس المحافظات"، مبينا "أن العراقية لا ترغب بأن يقود عضو في حزب الدعوة الحكومة".

وفي تطور لاحق، طالبت كتلة العراقية البيضاء، بإعادة تشكيل لجنة التعديلات الدستورية لتغيير بعض مواده وخاصة المتعلقة بإقامة الأقاليم، مؤكدة أن الدستور أصبح جزءاً من المشكلة، فيما أشارت إلى جمع تواقيع ٥٠ نائباً لتفعيل لجنة التعديلات الدستورية.

وقالت المتحدث باسم الكتلة عالية نصيف في بيان صدر، اليوم، وتلقت (المدى) نسخة منه ، إن "مجلس النواب شكل خلال دورته السابقة لجنة التعديلات الدستورية انطلاقا من المادة ١٤٢ التي نصت على تشكيلها"، مبينة أن "اللجنة أنجزت ٨٠٪ من التعديلات باستثناء بعض المواد الخلافية".

وأضافت نصيف أن "الدستور أصبح جزءاً من المشكلة وليس جزءاً من الحل لوجود الكثير من الضبابية التي تغلف عدد من مواده"، مؤكدة أن "ذلك الأمر يتطلب إعادة تشكيل لجنة التعديلات الدستورية لتغيير بعض مواد الدستور وخاصة المتعلقة بإقامة الأقاليم".

وتابعت نصيف أن الكتلة "جمعت تواقيع ٥٠ نائباً يؤيدون تفعيل لجنة التعديلات الدستورية لإجراء التعديلات على بعض المواد التي باتت بؤرة للخلافات السياسية والاقتصادية".

أجهزة مراقبة أميركية في سوريا: هل للعراق دور في إيصالها؟

اجهزة رقابة على مواقع الانترنيت

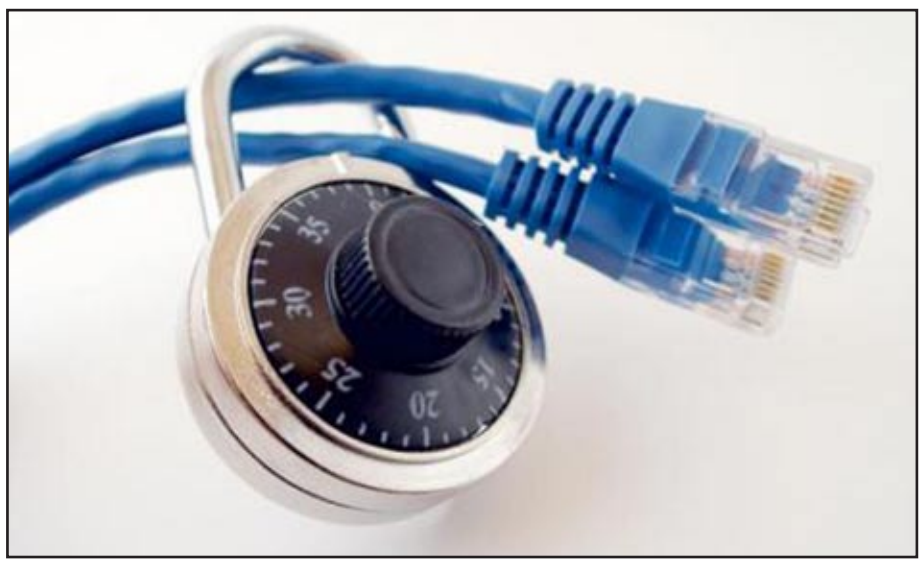

□ بغداد/ خالد وليد

غموض كبير لفّ قضية وصول أجهزة مراقبة أميركية إلى سوريا لقمع الانتفاضة المندلعة هناك، في ظل نفي الجانب العراقي ضلوعه في إيصال الأجهزة، وامتناع السفارة الأميركية عن التعليق. ووسط تضارب المعلومات حول الجهة التي استوردت لصالحها أجهزة المراقبة، أكدت مصادر عراقية أن سوريا هي التي أقدمت على استيرادها من الولايات المتحدة الأميركية من خلال شركة إماراتية وسيطة، وأن لا علاقة للعراق بهذه الصفقة.

وكانت شركة أميركية متخصصة بإنتاج نظم لمراقبة الانترنت قد كشفت في أواخر تشرين الأول الماضي أن سوريا تستخدم النظم التي تنتجها الشركة لحجب مواقع مؤيدة للانتفاضة المستمرة في البلاد. وقالت الشركة المذكورة، وهي شركة "بلو كوت" Blue Coat ومقرها شمالي ولاية كاليفورنيا، إن تلك الأجهزة بيعت للعراق ووجدت طريقها بشكل غامض إلى سوريا.

وبحسب الشركة الأميركية فقد وصل ١٣ جهاز مراقبة إلى حكومة دمشق من أصل ١٤ جهازا اتفقت الشركة مع الجانب العراقي على توريدها له.

سعد المطلبي عضو ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي قال "إن الحكومة العراقية اكتشفت أن شركة "كل العراق" الإماراتية هي التي قامت باستيراد تلك الأجهزة من شركة "بلو كوت" الأميركية لصالح سوريا وأن العراق ليس طرفا في القضية.

ولكن البحث في دليل الشركات التجارية الإماراتية لم يجد شركة تحمل اسم "كل العراق".

تضارب المواقف هذا جاء في وقت تدقق فيه الولايات المتحدة الأميركية في المعلومات المتعلقة بأداء شركة "بلوكوت"، فالنظام الذي تعمل به تلك الأجهزة يسمح بمراقبة شبكة الأنترنت وفرض الحجب على مواقع الانترنيت، فيما تحظر القوانين الأميركية بيع مثل تلك الأجهزة إلى سوريا.

مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط جيفري فيلتمان قال في منتصف تشرين الثاني الجاري أثناء جلسة استماع حول سوريا في الكونغرس إن "وزارة التجارة الأميركية تدقق في المعلومات بشأن شركة بلو كوت".

أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي كانوا قد طالبوا أيضا بفتح تحقيق حول الأمر، وبحسب تقارير صحفية سابقة نشرت منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري فإن الديمقراطيان كريس كونز وبوب كايسي والجمهوري مارك كيرك وجهوا رسالة إلى وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون ووزير التجارة جون برايسون أعربوا فيها عن "مخاوفهم" بشأن بيع معدات معلوماتية للرقابة على الانترنت يُعتقد أن النظام السوري يستخدمها ضد معارضيه.

وفي حال ثبوت إبرام الصفقة بشكل مباشر بين الشركة والجانب السوري فإن "بلو كوت" ستتعرض للمساءلة بتهمة مخالفة قوانين التصدير الأميركية.

وتقضي قوانين العقوبات على سوريا التي فرضها الأميركيون عام ٢٠٠٤، بحظر بيع منتجات أميركية إليها باستثناء المنتجات الطبية والأغذية، لكن تلك القوانين لم تمنع الحكومة السورية من شراء منتجات "بلوكوت" من طرف ثالث في بلد آخر وهو ما يوجه أصابع الشك إلى الحكومة العراقية ولعبها دور الوسيط في الصفقة.

الأجهزة المذكورة وصلت إلى دمشق نهاية تشرين الأول الماضي، وهو الموعد ذاته الذي كان من المقرر أن تصل فيه الى العراق بحسب تصريحات سابقة للناطق باسم القوات الأميركية في العراق الجنرال جيفري بيوكانن في آب الماضي الذي أكد حينها أن "الولايات المتحدة ستزود أقسام وزارة الداخلية العراقية بأجهزة تنصت ضمن محاور تدريب وتجهيز القوات العراقية وصولاً لاستكمال جاهزيتها".

سفارة الولايات المتحدة الأميركية في العراق لم تؤكد أو تنفِ فيما لو كانت تلك الأجهزة قد وصلت بالفعل إلى العراق أم لا، حيث رفض مسؤول الإعلام العربي في السفارة الأميركية ايريك باربي الإدلاء بأي تعليق حول الموضوع.

أما وزارة الداخلية العراقية فنفت علمها بنية القوات الأميركية تزويد أقسامها بهذه الأجهزة واكتفى وكيل الوزارة لشؤون الاستخبارات والمعلومات حسين علي كمال بالتأكيد بأن "الوزارة ليس لديها خطط لاستيراد هكذا أجهزة، وان الوزارة لم تتسلم أي جهاز من هذا النوع".

"بلو كوت" من جهتها أشارت إلى أن الجهة التي تسلمت أنظمة مراقبة الانترنت هي وزارة الاتصالات العراقية وليست وزارة الداخلية، لكن الحكومة العراقية عادت ونفت على لسان أحد مستشاريها تعاقد أي وزارة على استيراد تلك المعدات. علي الموسوي، المستشار الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، أكد أيضا أن "العراق لم يسلم سوريا هكذا أجهزة، وان العراق بلد مستقل وله الحق في استيراد الأجهزة التي يراها مناسبة لتحقيق الأمن في البلاد". المواقف التي أصدرتها الأطراف الرسمية تعكس الموقف العراقي المساند للنظام السوري والتي ظهر في الاجتماع الأخير للجامعة العربية حينما امتنع العراق عن التصويت على تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية. علي الجبوري أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد قال "إن العراق أفضل بلد وسيط لإيصال هذه الأجهزة إلى سوريا لأسباب عدة منها "العلاقة المتينة التي تربطه مع الولايات المتحدة الأمريكية وتأييده للنظام السياسي السوري".

ويرى الجبوري أن العراق يتسم بعلاقة متينة مع الولايات المتحدة على خلاف بعض الدول الأخرى التي تؤيد النظام السوري وليس لديها علاقات مع الحكومة او الشركات الأميركية. ضلوع العراق من عدمه في صفقة أجهزة التنصت الأميركية التي تسربت إلى سوريا ستكشفه التحقيقات الأمريكية والتحركات التي ستجري في الأيام المقبلة والتي قد تكشف عن خفايا أكبر غير متوقعة في هذا المجال.

■ عن: نقاش ويكلي

بغداد تتعاقد مع واشنطن وإيطاليا لتسليح القوة البحرية

العاصمة تشهد تصعيداً أمنياً.. وديالى تعلن القضاء على (طيور الجنة)

كشفت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب عن تعاقد العراق مع كل من الولايات المتحدة الأميركية وايطاليا على شراء زوارق وقطع بحرية مختلفة الأحجام لحماية سواحله.

وقال عضو اللجنة والنائب عن القائمة العراقية فلاح حسن زيدان الوكالة الإخبارية للأنباء أمس إن العراق تعاقد مع كل من أميركا وايطاليا على شراء زوارق وقطع مختلفة الأحجام لتطوير القوة البحرية، مشيراً إلى أنه بمجرد وصول هذه الزوارق والقطع البحرية سيكون العراق قادراً على حماية مياهه بأقل حد ممكن.

□ بغداد/ متابعة المدى

وبيّن أن العراق لا يحتاج إلى قوة بحرية كبيرة، بل إلى زوارق لحماية سواحله فقط. وكان قائد القوة البحرية اللواء الركن علي حسين علي قد ذكر في تصريحات صحفية بمناسبة الذكرى ٧٤ لتأسيس القوة البحرية، إن قواته تفرض حالياً سيطرتها على المياه الإقليمية العراقية بالكامل وهي قادرة على تحمل المسؤولية بعد انسحاب القوات الأميركية أواخر العام الحالي، مبيناً أنها عقدت اتفاقيات تعاون مع بحريات دول الجوار ودورياتها تنتشر في كامل المياه الإقليمية.

وأكد علي أن البحرية العراقية بحلتها الجديدة مصممة على تنفيذ واجبات عملياتية تقتضي الدفاع عن السواحل والمياه الإقليمية وليس الهجوم على دول أخرى، معتبراً أن خطط التسليح والتجهيز والتدريب جميعها تنفذ على هذا الأساس.

وعلى الصعيد الأمني أفاد مصدر في شرطة محافظة ديالى أمس بأن خمسة خلال عمليات دهم نفذت في مناطق متفرقة من المحافظة. وقال المصدر إن "قوات من شرطة المحافظة نفذت، صباح أمس، عملية دهم وتفتيش في مناطق بعقوبة وقضاء بلدروز أسفرت عن اعتقال أربعة مطلوبين؛ أحدهم بتهمة الإرهاب، والآخرون بتهم جنائية". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة"، مشيرا إلى أن "القوة نقلت المعتقلين إلى مراكز أمني للتحقيق معهم". وفي سياق متصل أعلنت قيادة عمليات ديالى، أمس، القضاء على تنظيم طيور الجنة المتخصص بتجنيد الصبية الانتحاريين في ديالى، مؤكدة ان الجهد الاستخباري أسهم بتوجيه ضربات استباقية لعدة تنظيمات خلال الأشهر الماضية. وقال المتحدث باسم قيادة عمليات ديالى المقدم غالب عطية في حديث لوكالة السومرية نيوز ان "الأجهزة الأمنية نجحت في القضاء التام على تنظيم طيور الجنة أشخاص بينهم ثلاثة أطفال من أسرة واحدة أصيبوا بانفجار عبوة لاصقة شمال بعقوبة. وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "عبوة لاصقة كانت مثبتة في سيارة مدينة انفجرت، ظهر أمس، لدى مرورها بالقرب من سوق الجملة، مما أسفر عن إصابة سائقها وزوجته وثلاثة من أطفاله كانوا برفقته بجروح متفاوتة وإلحاق أضرار مادية بالسيارة". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية فرضت طوقا أمنيا على منطقة الحادث ونقلت الجرحى إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج، فيما فتحت تحقيقا لمعرفة ملابسات الحادث والجهة التي تقف وراءه". كما شهدت ديالى اعتقال أربعة مطلوبين بتهم "إرهابية" وجنائية من خلال تفوق الأجهزة الأمنية في ملف مطاردة الجماعات المسلحة". وأضاف البكري أن "الأجهزة الأمنية وبحسب المؤشرات الميدانية، نجحت في اعتقال قيادات بارزة في تنظيم القاعدة في الأشهر الماضية، بعضها كان مرتبطا بتنظيم طيور الجنة، مما يوحي إلى أن القضاء على التنظيم جاء بعد اعتقال أبرز قياداته"، بحسب قوله. يذكر أن العاصمة بغداد شهدت خلال اليومين الماضيين أحداثا أمنية متفرقة، فقد قتل شخصان وأصيب ٢٣ آخرون بتفجير عبوة ناسفة داخل سوق شعبية في منطقة الباب الشرقي وسط بغداد. كما وقتل مدير شرطة آليات المرور العامة وابنته بهجوم بمسدسات كاتمة من قبل مسلحين مجهولين على الخط السريع في منطقة الدورة جنوب بغداد. فيما سقط ١٤ مدنياً بين قتيل وجريح بتفجير مزدوج بعبوتين ناسفتين كانتا مزروعتين بشارع في منطقة الزيدان غرب قضاء أبو غريب غرب بغداد.

■ لجنة نيابيّة مصغّرة لدراسة قانون العفو العام

أعلن رئيس اللجنة القانونية خالد شواني تشكيل لجنة مصغرة من أعضاء اللجنة لدراسة قانون العفو العام الذي قرأه مجلس النواب قراءة أولى في فصله التشريعي السابق.

وقال شواني لوكالة كل العراق أمس إن "اللجنة القانونية درست بشكل مفصل قانون العفو العام واستعرضت جميع جوانبه وقامت بتشكيل لجنة مصغرة لتقديم تقرير بشأنه إلى مجلس النواب عند القراءة الثانية له".

وأضاف رئيس اللجنة القانونية إنه "من المستبعد أن تشهد الأيام المقبلة عرض هذا القانون على مجلس النواب من أجل قراءته قراءة ثانية بحسب المعطيات الموجودة حاليا في اللجنة القانونية"، مشيرا إلى أن "القانون يحتاج إلى أسابيع كي يتم عرضه للقراءة الثانية في مجلس النواب".

■ الدوركي يتوقّع إسناد الداخلية إلى توفيق الياسري

رجّح القيادي في حزب الدعوة فؤاد الدوركي أن يتولى توفيق الياسري وزارة الداخلية، كونه المرشح الأول من قبل التحالف الوطني، مؤكداً عدم وجود خلاف لدى التحالف الوطني على تسميته. وقال الدوركي في تصريحات صحفية أمس إن التحالف الوطني ليست لديه أية إشكالية في تعيين وزير الداخلية لكن الخلاف يكمن في مرشحي ائتلاف العراقية لمنصب وزير الدفاع لأن مرشحيهم ينتمون لجهات سياسية معينة وغير مستقلين.

وأضاف الدوركي: أن الوزارتين مرتبطتان بصفقة واحدة وهذا هو سبب تأخير تولي وزير الداخلية المنصب، مشيرا إلى أن إدارة الوزارات الأمنية بالنيابة لا تشكل أي مشكلة، وعملية تعيين الوزراء الأمنيين قبل الانسحاب الأميركي تؤدي إلى افتعال الأزمة من جديد والوضع الراهن لا يسمح بذلك.

■ البرلمان يخصّص مساعدات لضحايا انفجارات البصرة

أعلنت النائبة عن كتلة الفضيلة سوزان السعد أن مجلس النواب قرر تخصيص مبلغ ٥٠٠ ألف لكل عائلة شهيد و ٢٥٠ الفا لكل عائلة جريح من شهداء وجرحى التفجيرات الاخيرة في البصرة من ميزانية المجلس. وقالت النائبة عن محافظة: "ان هذه المبالغ بمثابة مساعدة مالية بسيطة لعوائل شهداء وجرحى تفجيرات سوق خمسة ميل في البصرة ستوزع بشكل مباشر من قبل مجلس النواب لهذه الاسر المتضررة"، داعية مجلس محافظة البصرة الى: "ان يحذو حذو البرلمان في الشروع بكل ما من شأنه انقاذ الوضع في المحافظة، آخذين بنظر الاعتبار ان أسر الضحايا في المحافظة في تزايد منذ تفجيرات شارع عبدالله بن علي ومرورا بتفجيرات حسينية بيت عاشور وتفجيرات منطقة الجمهورية".